

لغز الموقف المصري من التطبيع وحيرة إسرائيل

يتعامل الرأي العام الإسرائيلي مع التطبيع وإلى أي مدى يشغله الأمر.

في المقابل، لا تشعر إسرائيل بالأمان تجاه موقف الشعب المصري بتياراته المختلفة، لذلك تنشغل ضمن قراءة التطبيع في مسائل سيجري التطرق إليها، مثل تحديث الجيش المصري وتسليحه الواسع الإطار والمخاطر، كما تراها إسرائيل، والطموح المصري الحالي لاستعادة الدور الريادي كدولة عظمى إقليمية على مستوى المنطقة العربية وأفريقيا وشرق المتوسط، ما قد يشكل تهديدًا للسلام البارد. مقابل ذلك، نرى أن إسرائيل لا يشغلها التطبيع بحد ذاتها ولا الرأي العام المصري حين تقرر مساندة أثيوبيا في النزاع على مياه النيل ناهيك عن أطماعها فيها. كما أن المجتمع الإسرائيلي غير منشغل بهذه المسألة عند الحديث عن مصر.

تتشعب الدراسات الإسرائيلية والبحوث في مسألة الموقف المصري من التطبيع، فلدى البعض قناعة بأن مصر الرسمية ليست معنية به، وهناك من يطرح المسألة تحت علامة سؤال وتشكيك وثمة من يرى أن هنالك في المحصلة توافق مصالح والتقاء رؤى غير معلن وأن كلا الطرفين غير معنيين بالتطبيع.

في مناقشتها مسألة التطبيع، تنطلق مراكز الأبحاث الإسرائيلية من المنظار الأمني، وفي المجمال لا تعكس انشغالاً بالعلاقات بين الشعبين برؤية مستقبلية، بل من باب الأمن القومي والمصالح الإسرائيلية العليا، التي تفضل السلام البارد بشرط استدامته، أي أنها معنية بالتطبيع بالمستوى الذي يخدم هذا السلام، وقلما وجدت دراسات إسرائيلية تناقش وجهة نظر الإسرائيليين في التطبيع ومدى اهتمامهم به أو كيف

هناك إجماع على أن العلاقة مع مصر مبنية على أساسين متينين، وهما: الأمني والاقتصادي. وهناك اللاعب الأميركي المحوري في إسناد السلام البارد كما أقرته اتفاقات كامب ديفيد، والموقف الأوروبي الداعم والمؤثر باستدامة هذه العلاقة نظراً لأهمية المنطقة العربية وبالذات مصر كمر للتجارة العالمية.

يتوقع حدوث تغير في هذه المسألة، على الرغم من التآكل في مفهوم التطبيع والخطابات الناتجة عنه. كما أن السلام البارد فيه مصلحة للدولتين لإدارة تناقضهما بطرق غير عسكرية أو حربية.

خلفية في السياق

شكلت مناهضة التطبيع جزءاً لا يتجزأ من التعاطي مع المشروع الصهيوني في قلب الوطن العربي في فلسطين. وتزامنت مع نشوء الحركة القومية العربية الحديثة التي كان أحد مركبات تبلورها هو ثورات التحرر الوطني ومناهضة الإمبريالية والاستعمار وبالذات الصهيوني في فلسطين من باب اعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب، نظراً لمكانتها التاريخية والحضارية في تشكّل الأمة، ونظراً لأن المشروع الاستعماري فيها هو مشروع استيطاني إحلالي عنصري. ونظراً لوزن مصر ولدورها الطبيعي في بناء الأمة، فقد كان من الطبيعي أن تشغلها مسألة التطبيع على المستويين الرسمي والشعبي خاصة في الحقبة الناصرية.

تميزت مصر أيضاً ببناء الدولة الحديثة، وتشكل التيارات السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجامعات التي شهدت أيضاً حركة سياسية وطلابية ناشطة في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، قائمة على القومية العربية ودور مصر فيها كدولة المواجهة الأولى مع إسرائيل.

ولو قمنا بإلقاء نظرة تاريخية على مفهوم التطبيع، نجد أنه قد شهد تغيراً في الوعي العام بدءاً من نفي وجود الكيان الصهيوني واعتباره مؤقتاً وإلى زوال، مروراً باللائات الثلاث في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بعد نكسة ١٩٦٧، والصدمة الشعبية التي رافقت المرحلة من غضب وعدم تسليم بالعجز. ثم كانت حرب الاستنزاف التي يطلق عليها الباحثون

على الصعيد الشعبي، لا يعلّق الإسرائيليون آمالاً، وتقوم معظم الدراسات والتحليلات على العداوة المتجذرة في الوعي الشعبي المصري لإسرائيل بسبب قضية فلسطين، وهو وعي له بعده الأوسع القومي العربي وبالذات الناصري المتوارث في هذا الصدد، وله البعد الإسلامي الإخواني المتجذر والذي اتسع نطاقه منذ الثمانينيات. وإذ راهن غالبية الباحثين الإسرائيليين على ثورات «الربيع العربي» ومنطلقها الأول اللبرالي، وأولوية نوعية النظام في مصر بدلاً من أولوية قضية فلسطين، فإن هذه التوجهات البحثية أيضاً وصلت إلى استنتاج بعدم نفع التعويل على التيارات اللبرالية في مصر سوى في بعض الأطراف المحدودة التي لا تخرج عن وتيرة النظام في ضبط الوعي المصري بصدد إسرائيل.

كما لا تعير إسرائيل شأنًا للمخاوف التي تحيها هي في أذهان المصريين بشأن سياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني أو نفوذها في أفريقيا الذي يستهدف مصر واستنزافها وإضعاف قوتها كلاعب مركزي. ولا تعير شأنًا لتخوفات مصر من التطبيع الشعبي وأثره على الأمن القومي من خلال النفوذ الاستخباراتي الإسرائيلي المحتمل في حال التطبيع الشعبي وحرية التنقل والحركة الفعليين.

في المقابل، هناك إجماع على أن العلاقة مع مصر مبنية على أساسين متينين، وهما: الأمني والاقتصادي. وهناك اللاعب الأميركي المحوري في إسناد السلام البارد كما أقرته اتفاقات كامب ديفيد، والموقف الأوروبي الداعم والمؤثر باستدامة هذه العلاقة نظراً لأهمية المنطقة العربية وبالذات مصر كمر للتجارة العالمية والقرب من أوروبا.

من وجهة نظري، فإن النظامين المصري والإسرائيلي على السواء غير معيّنين بالتطبيع، كلّ لمصلحته، ولا

العلاقات طبيعية بين إسرائيل ومصر، لكن لا يوجد تطبيع، وإحدى الفرضيات تقول إن النظامين أيضًا غير معنيين بالتطبيع، ويخضعان الموقف إلى أولويات الأمن القومي، والعلاقة القائمة على المصالح من جهة، لكن على عدم الثقة، أو على التعاون في موقع والتناظر في آخر، كما أن لا أحد من الطرفين يلغي احتمالية التحول إلى مواجهة مستقبلاً.

الطبيعة التي تتراوح ما بين الصدامية والاحتوائية من قبل الدولة المصرية لتيار الإخوان المسلمين ومنظماتهم، فإن هذا التيار ونتيجة لأسباب مصرية وعربية وعالمية قد علا شأنه، ليضيف بدوره إلى انحسار مظاهر الحياة الليبرالية. وفي كتابهما المشترك يسعى الباحثان الإسرائيليان أوريا شايبيط وأوفير وبنتر إلى قراءة التطبيع والعلاقة المركبة مع إسرائيل من خلال هذين التيارين. شهدنا في هذه المرحلة أيضًا انحسارًا ملموسًا للغاية في وزن التيارات القومية واليسارية المصرية وحضورها^٢ في المحصلة، يمكن التأكيد على أن التيارات الثلاثة لم تذهب باتجاه التطبيع، بل تراوحت مواقفها من إسرائيل بين حالة المواجهة وحالة النفي أو الوجود المؤقت إلى الزوال، مع العلم أن التيار الأخير هو أكثر براغماتية من الليبرالي.

كما شهدت المراحل المذكورة تحولًا في الوعي الفلسطيني والعربي للمسألة الفلسطينية تمثل بمنحى التحول من اعتبار أن قضية فلسطين هي قضية العرب إلى «القضية الفلسطينية». وحصلت ذروة ذلك في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣.

الطبيعية والتطبيع ليسا أمرين مترادفين. فقد تكون علاقات تطبيع دونما علاقات طبيعية بين نظامين، كما في مراحل معينة من العلاقات السورية اللبنانية أو المصرية السودانية والليبية أو حتى المصرية العراقية. فكانت حركة شعبية وهجرة وتفاعل ثقافي قائمان بشكل واسع حتى في ظل ظروف غير طبيعية وأحيانًا متوترة أو عدائية بين الأنظمة.

فيما يتعلق بمصر وإسرائيل فإن العلاقات الطبيعية بين الدولتين لكن لا يوجد تطبيع، وإحدى الفرضيات تقول إن النظامين أيضًا غير معنيين بالتطبيع، ويخضعان الموقف إلى أولويات الأمن القومي، والعلاقة القائمة على المصالح من جهة، لكن على عدم الثقة،

الإسرائيليون «الحرب المنسية» والتي كانت من الحروب الأطول مدة والأكثر أثرًا، لتليها حرب تشرين ١٩٧٣ التي أعادت جزءًا من الجانب المعنوي، وأيضًا التسليم الفعلي على المستوى الرسمي بوجود إسرائيل كحالة ثابتة وليس مؤقتة.

شكلت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى الكنيسة الإسرائيلي وما نتج عنها من اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨ و١٩٧٩ محطة فارقة، إذ لأول مرة تعقد اتفاقية سلام بين كبرى الدول العربية وأكثرها محورية وبين إسرائيل. وشكل هذا التحول الإستراتيجي العميق الحدث المفصلي الأعمق في مفهوم التطبيع والانتقال إلى شروط المصالحة وليس نفي الكيان الصهيوني ووجود إسرائيل. مع العلم أن اتفاقات كامب ديفيد لا تذكر مسألة التطبيع، بل تتحدث في الشروط لعلاقات طبيعية بين البلدين، وبقي مفهوم التطبيع قابلاً للتفسيرات. وحقيقة هي أن التطبيع الشعبي أو المؤسساتي أو النقابي والثقافي لم يحظ بأي تقدم يذكر، فمن ناحية هذا هو الموقف الشعبي وكذلك هذا هو السقف الذي حدده النظام المصري بعد أن اغتيل رئيسه أنور السادات وبدأت مرحلة الرئيس حسني مبارك التي سيجري التطرق إليها لاحقًا. ومن الممكن اعتبار أن اتفاقيات السلام هي اتفاقيات «سلام بارد» يتشكل جوهرها من البنود التي تقضي بإنهاء حالة الحرب وفتح مضايق تيران وقناة السويس للملاحة الإسرائيلية وانسحاب الأخيرة من كل الأراضي المصرية المحتلة وبالتعاون الأمني والاقتصادي. أما التطبيع بالمفهوم الشعبي فلم يحصل، كما تأكل مفهومه.

على الصعيد المصري الداخلي، فإن ما ميّز المرحلة المذكورة التي أبرمت فيها الاتفاقات هو تراجع الحريات الديمقراطية وتراجع التيارات الليبرالية وملاحقتها كما ملاحقة اليسار المصري، في المقابل، وعلى الرغم من



الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن يوقعان اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ أيلول ١٩٧٨.

تمايزات في المفهوم السياسي للتطبيع

انطلق في هذا المقال من فرضية مفادها أن النظامين المصري والإسرائيلي غير معنيين بالتطبيع، وإن يلتزمان بروح ونص اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨ و ١٩٧٩، فإن لكل منهما أسبابه في عدم التطبيع، فإسرائيل تقوم بذلك من منطلق أمن قومي وديمغرافيا تحسبًا من هجرة العمالة، ويكفي أن ننظر إلى انشغال إسرائيل بمسألة هجرة العمل من أفريقيا والبالغة نحو الأربعين ألف عامل، وإغلاق منافذ الحدود، وربط السلام مع السودان ودول أفريقيا بالذات في منطقة القرن الأفريقي بطرد مهاجري العمل إلى هذه البلدان بمقابل مادي، فكم بالحري لو تدفق إلى إسرائيل مئات الآلاف من العمال المصريين.

أما مصر، فإنها أيضًا تنظر من باب الأمن القومي والخوف من مساعي إسرائيل لاختراقها استخباراتيًا من خلال تواجد سكانها أو عملهم في إسرائيل وتجنيدهم، كما أنها ليست معنية بأن تتجاوز العلاقات الشعبية الثقافية والاقتصادية والسياحية سقف العلاقات الرسمية، كما وتدرك حجم المعارضة الشعبية لأي علاقات مع إسرائيل، والرفض الشعبي المنظم من خلال النقابات والإعلام والقوى السياسية، وكذلك الرفض غير المنظم والمزاج العام المتجذر بالذات من المرحلة الناصرية التي اعتبرت إسرائيل نظامًا استعماريًا غاصبًا في قلب الأمة العربية.

أو على التعاون في موقع والتنافر في آخر، كما أن لا أحد من الطرفين يلغي احتمالية التحول إلى مواجهة مستقبلًا.

فبالنسبة للمصريين كانت هناك، في العقد الأخير، تصريحات من قبل قادة إسرائيليين عن تدمير سد أسوان العالي (ليبرمان)، أو دراسات وتحليلات إسرائيلية تشير إلى أطماع إسرائيل في مياه النيل (أرنون سوفير)، كذلك الأمر بالنسبة إلى قرارات أجريت في مراكز الأمن القومي الإسرائيلي تعتبر أزمات مصر فرصة لإسرائيل (سلمان). يُضاف إلى ذلك النقاش السياسي والأمني الإسرائيلي حول «موافقة» رئيس الوزراء نتنياهو على تزويد ألمانيا لمصر بالغواصات من مصانع تيسنغروب التي تزود إسرائيل بالغواصات، واعتبار ذلك خطرًا على الأمن القومي والتفوق الإستراتيجي الإسرائيلي. وكان كاتب هذا المقال شاهدًا لمحاضرة ألقاها أحد أبرز سفراء مصر في إسرائيل، محمد بسيوني، الذي أشغل منصبًا رفيعًا في الأمن القومي المصري ومجلس العلاقات الخارجية، لوفد فلسطيني الـ ٤٨ الذي بادرت إلى دعوته جامعة القاهرة بالتعاون مع الجامعة العربية، حيث أشار إلى أن إسرائيل لا تزال تشكل تهديدًا إستراتيجيًا لمصر. وإن كانت الحرب هي استمرار السياسة بأدوات أخرى، حسب تعريف كلاوزفيتش، فبالإمكان الاستنتاج بأن الدبلوماسية والسياسة هما استمرار أيضًا للعداء وللحرب بطرق أخرى.

تشكل الحالة المصرية لغزاً صعب التفكيك من قبل مراكز الأبحاث الإسرائيلية المعنية بالأمن القومي التي لم تنشغل ببلد عربي كما بمصر، وفي ذلك رغبة وفيه أيضاً تحدٍ ومخططات لمحاصرة الأخيرة. وتعود حبكة اللغز المذكور إلى استعصاء الحالة المصرية الرسمية والشعبية على التطبيق.

إسرائيل وإليها بحق المرور الحرّ في قناة السويس ومدخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة. في المادة الثالثة المتعلقة بالعلاقات الثقافية، جاء النص فضفاضاً بشكل لا يُفسر على أنه غير مقصود: «يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب المرحلي»، ثم يضيف: «يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخل في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد اتمام الانسحاب المرحلي بغية عقد اتفاق ثقافي. هذا وتولي النصوص أهمية للتعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار، والتعاون في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعمل على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح والامتناع عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

تشكل الحالة المصرية لغزاً صعب التفكيك من قبل مراكز الأبحاث الإسرائيلية المعنية بالأمن القومي. كما لم تنشغل مراكز الأبحاث الإسرائيلية والاستخباراتية ببلد عربي كما بمصر، وفي ذلك رغبة وفيه أيضاً تحدٍ ومخططات لمحاصرة الأخيرة. وتعود حبكة اللغز المذكور إلى استعصاء الحالة المصرية الرسمية والشعبية على التطبيق، وعلى فهم المنطق من وراء هذا الاستعصاء. كما تعود إلى مفهوم «السلام البارد» وإلى قدرة الدبلوماسية المصرية التي لاقت تعبيراً عنها في نص الاتفاقات. كما ويعود أيضاً إلى تعدد التعريفات حول مفهوم التطبيق ومناهضته ضمن ما يمكن تسميته ثقافة مناهضة التطبيق العميقة في أوساط الشعب المصري.

رغم كونها الدولة الريادية في العالم العربي وتمتعها بمواصفات دولة عظمى إقليمية ورأس الحربة في المواجهة التاريخية مع إسرائيل من ناحية، وأساس النظام العربي من ناحية أخرى، فقد جرت معاقبتها عربياً ودفعت ثمناً تمثل في إقصائها عن أمانة جامعة الدول العربية وتجميد عضويتها لعشر سنوات ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس في تلك الفترة. يضاف إلى ذلك اغتيال الرئيس أنور السادات خلال العرض العسكري في الذكرى السابعة لحرب تشرين. تتحدث الاتفاقات عن إنهاء حالة الحرب والانتقال إلى سلام بين الدولتين يشمل انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المصرية المحتلة في العام ١٩٦٧. جدير بالذكر هنا أيضاً أن الاتفاقات لا تستخدم مصطلح التطبيق بل علاقات طبيعية، كما يحدد البنود التاليان:^٢

المادة الأولى:

تنتهي حالة الحرب بين الطرفين، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

عند اتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة.

المادة الثالثة:

يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. ...»

المادة الخامسة:

تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من

في المقابل، لا تنتظر هذه المراكز البحثية في لغز الموقف الإسرائيلي والريبة من مصر ومن التطبيع معها. بل هناك جانب آخر من الرؤية الإسرائيلية والقائلة إن السلام البارد أفضل من الحرب، وفي المقابل تقول إن أزمات مصر هي فرصة إسرائيل، والأخيرة ليست معنية بأكثر مما تنص عليه اتفاقات كامب ديفيد. بل لدرجة الانتقاص منها في الجوانب الأمنية، وهذا ما حصل مع ما يسمى في إسرائيل «فضيحة الغواصات المصرية» والحديث عن الغواصات الألمانية التي ابتاعها مصر، وحظيت بعدم اعتراض إسرائيل ممثلة برئيس حكومتها نتنياهو، بينما تعرض نتنياهو لهجوم واسع من معارضيه، وكذلك صدرت تلميحات عن معارضة المؤسسة الأمنية لهذه الخطوة، لاعتبار تحديث قوة مصر في غير صالح إسرائيل.

التحولات في مفهوم التطبيع والعلاقة الطبيعية

لا يوجد مفهوم واحد للتطبيع أو المناهضة للتطبيع، وعليه أتطرق إلى أربعة مفاهيم مختلفة للتسمية نفسها التي جرى تعديل معانيها مع مرور الوقت. قد يكون ذلك منوطاً بالتغيرات في موازين القوى التي تقف من وراء الطروحات، وقد يكون هناك تحول من النفي القاطع لوجود إسرائيل إلى وجودها بشروط واستحقاقات. وقد يكون نتاج فجوة بين المفهوم والسلوكيات السياسية على أرض الواقع. على سبيل المثال لا يستطيع أي تيار قومي أو إسلامي أو لبرالي إلغاء اتفاقات كامب ديفيد، حتى «الربيع العربي» لم ينل منها، ولا حين سيطر الإخوان المسلمون على المشهد في مرحلة الرئيس محمد مرسي، الذي نظرت إليه إسرائيل بارتياح لالتزامه بالاتفاقات والتعاون الأمني بحذافيرها.

وسنعرض هنا باختصار فهم التطبيع لدى التيارات السياسية: القومي العربي، الإسلامي السياسي، الليبرالي، وأيضاً تعريف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات «بي دي اس».

تبلور الموقف من التطبيع من خلال التيار القومي في مرحلة نهضة وتحرر وطني ومناهضة للامبريالية والاستعمار والصهيونية. لذلك كان شعار الوحدة والتحرر واسترجاع فلسطين،^٤ حيث تحدث عن استرجاع فلسطين كلها، أي إنهاء وجود إسرائيل.

أما تعريف الإسلام السياسي فيرى أن التطبيع يعني جعل ما هو غير طبيعي طبيعياً، ولا يعني بالضرورة إعادة الأمور إلى طبيعتها، وفي اللغة تأتي لفظة تطبيع على وزن «تفعيل»، فهي عملية وصيرورة دائبة وصولاً لتحقيق غاية، لا خطوة واحدة عابرة سريعة أو غير سريعة. فالتطبيع نهج وأداء وعقلية وجوهرة كسر حاجز العداة مع العدو الصهيوني بأشكال مختلفة، سواء أكانت ثقافية أم إعلامية أم سياسية أم اقتصادية أم سياحية أم دينية أم أمنية أم إستراتيجية أم غيرها. لكن بغض النظر عن الشكل، فإن فحوى التطبيع مع العدو الصهيوني يبقى واحداً وهو جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمراً طبيعياً، وبالتالي فإن أي عمل أو قول أو صمت أو تقاعس يؤدي إلى التعامل مع الوجود اليهودي في فلسطين كأمر طبيعي يحمل في طياته معنىً طبيعياً.^٥

أما حركة المقاطعة «بي دي اس» فتربط التطبيع بانتهاء الاحتلال وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني. ولو أخذنا في المقابل المستوى الرسمي من لاءات الخرطوم وحتى كامب ديفيد وأوسلو واتفاقية العراه واتفاقات أبراهام، فإن المنظومة العربية المناهضة للتطبيع قد تلاشت إلى حد كبير، ويبقى الموقف المصري كما تطرقنا له آنفاً، محددًا بالسلام البارد، ولم يذهب النموذج الأردني أبعد منه، بل تبناه في المستويين الرسمي والشعبي، ناهيك عن الوجود الفلسطيني في الأردن، بينما تختلف عنه النماذج الخليجية والسودان والمغرب. ومهما حصل، ففي المقابل لم تتجاوز أي دولة عربية، بالمجمل، السقف الذي وضعته مصر.

إن مقاطعة التطبيع الثقافي التي بلورها نظام حسني مبارك في سنواته الأولى، شكلت حملة ناجحة للغاية، وعملياً أفرغت السلام من محتواه، وحولته إلى حلف عسكري وديبلوماسي دون مناحٍ أخرى. وقد جرى تطبيق ذلك بدقة وبناء على قرار إستراتيجي للحيلولة دون اختراق الثقافة الإسرائيلية العالم العربي، لقد سارت بلدان عربية أخرى على طريق مصر، لقد ولّى زمن المقاطعة العربية التجارية لإسرائيل والتي أعلنتها الجامعة العربية بعد حرب ١٩٦٧، «ما نحن بصدده هنا هو الحظر المصري لأي تواصل ثقافي مع إسرائيل، ولكل تعزيز للعلاقات معها خارج المستويين الدبلوماسي والأمني».^٦

وفقاً لهذا المعيار، رحبت مصر بالاتفاق الإسرائيلي

لو أخذنا موقف المستوى الرسمي من لآات الخرطوم وحتى كامب ديفيد وأوسلو واتفاقية العرباه واتفاقات أبراهام، فإن المنظومة العربية المناهضة للتطبيع قد تلاشت إلى حدٍ كبير، ويبقى الموقف المصري كما تطرقنا له آنفاً، محددًا بالسلام البارد، ولم يذهب النموذج الأردني أبعد منه.

في مواجهة الموقف التركي ونفوذ هذا البلد المهدد^٧ بينما يحذر التقرير الإستراتيجي لمركز دراسات الأمن القومي المعروف باسم (عدكان إستراتيجي) الإصدار ١٩، عدد تشرين الأول ٢٠١٦، من أن الجيش الإسرائيلي هو الجيش الكبير الوحيد المرابط على حدود مصر. ولا تستطيع إسرائيل تجاهل التهديدات المخفية من وراء سعة التسليح المصري، وهذا ما يؤدي إلى تآكل تفوقها النوعي في الجو، حتى بعد إدخال طائرات إف ٣٥ إلى الخدمة في ٢٠١٧.^٨ في المقابل، يرى التقرير أن حلم السيسي هو أن تشهد مصر انبعاثًا متجددًا لموقعها السابق كدولة عظمى إقليمية في الشرق الأوسط، وأن تنعكس هذه القوة على الشرق الأوسط وشرق المتوسط وأفريقيا.

علاقات طبيعية من دون تطبيع

لا يوجد على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية ذكر للتطبيع، بل فقط في سياق إحالته لمرور الوقت الطويل، ثم تشير إلى تسجيل تراجعات، وترى أن المسألة الفلسطينية تشكل أساسًا للموقف المصري. ولا تبني إسرائيل توقعات عالية على التطبيع مع مصر، بل كما تؤكد وزارة خارجيتها فإن السلام بين إسرائيل ومصر يتكوّن من «عدة عناصر مهمة، بما فيها إنهاء حالة الحرب والعمليات العدائية والتهديدات والعنف، إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، إزالة القيود المفروضة على حرية التنقل وانسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء بناء على ترتيبات أمنية متفق عليها ومناطق محدودة القوات. واستكملت إسرائيل انسحابها من سيناء (١٩٨٢) وفقًا للشروط التي حدتها المعاهدة، «وتنازلت بذلك عن قواعد إستراتيجية وذُخر أخرى مقابل السلام». «إن عملية تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر

الإماراتي، وهكذا في الصحافة الرسمية وفقًا للمحلل العسكري في إذاعة الجيش الإسرائيلي «غالي تساهال» جاكسي خوجي. ففي مقاله في معاريف ٢٠٢٠/٩/٤ نعت مناهضي التطبيع العاملين في الصحف والإعلام في مصر بـ «الكلاب الشرسة»، التي تهاجم كل من تسوّل له نفسه القيام بخطوة تطبيعية أيا كانت، بينما تحولوا إلى «كلاب الزينة» أمام مشهد الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي. ويرى أن هذا ليس تحولًا في النظرة المصرية، وإنما الأمور تسير وفق مصلحة النظام، حيث تشكل الإمارات السند الاقتصادي الأهم لمصر، وهي من أهم حلفائها سياسيًا - إقليميًا وعالميًا. في المقابل، لا تتيح لشخصية ثقافية أو رياضية مصرية الالتقاء أو التعاون مع نظيرتها الإسرائيلية، كما يحدد السقف الذي حدده النظام.

حرب النفوذ

السياسة الإسرائيلية تجاه مصر متعددة الأوجه والمستويات، سواء المعلنة أم غير المعلنة والمتعلقة بالنفوذ الإقليمي، والأخيرة قائمة على تكييل يدي مصر ومحاصرة دورها سواء من خلال ربطها مصالحًا بإسرائيل وبمشاريعها الإقليمية الكبرى مثل الحوض الشرقي للمتوسط، بكل ما له علاقة بإقامة الأحلاف بين إسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا، وأيضًا في الطوق على مصر وتهديد مصالحها وبالذات في مسألة الأمن المائي، الذي تعتبره مصر مسألة وجودية. ويرى خوجي أن دعم مصر للتطبيع بين كل من الإمارات والسودان من جانب إسرائيل من جانب ثانٍ، يندرج في الاصطافات الجديدة في المنطقة وبشكل خاص في شرق المتوسط. ففيما يتعلق بترسيم الحدود الاقتصادية والبحرية والصراع من ورائها على مستقبل ليبيا، ساندت إسرائيل بشكل جليّ الموقف اليوناني والمصري

عملية شاقة تحتاج إلى وقت طويل، علمًا بأنها تقضي بالتغلب على ٣٠ عامًا من انعدام الثقة والعداء. وعلى الرغم من ذلك، تم فتح سفارتين وقنصليتين لكلا البلدين، وتعددت اجتماعات بين وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من البلدين بشكل منتظم.

«بعد اندلاع أعمال العنف الفلسطينية (أيلول ٢٠٠٠)، شهدت العلاقات بين البلدين فتورًا ملموسًا واستدعت مصر سفيرها من إسرائيل. وأعيد السفير المصري في آذار ٢٠٠٥. ويستمر التعاون والتبادل التجاري بين البلدين وتجتمع اللجنة العسكرية المشتركة للبلدين بشكل منتظم»^٩.

بُعد آخر لمفهوم التطبيع تطرحه مجلة «ميدا» (MIDA) المعنية بالسياسات والأمن، وهو أنه على الرغم من مرور أربعة عقود على انفاقات السلام بين مصر وإسرائيل، فإن ما يمكن أن نصف به مستوى العلاقات هو علاقات طبيعية وليس تطبيعًا. وهذا المستوى من العلاقات ثابت ومستدام على الرغم من التحولات التي شهدتها مصر، «وعلى الرغم من الكراهية التي لم تخفف، لكونها علاقات مبنية على ثبات في المصالح المشتركة في المجالين الأمني والاقتصادي»^{١٠}.

فيما يرى السفير السابق في القاهرة تسفي مازال، أن السلطات المصرية أحبطت كل المساعي للتحويل إلى التطبيع، «لقد بنينا أساسًا لعلاقات جيدة لكنهم (المصريين أم.) أوقفوها كي لا تنزلق أكثر من اللازم. كان حلمنا أن نبني علاقات حسنة لتشكّل نموذجًا للدول العربية وكي يعم السلام، وكان اتفاق مع الأردن، لكنه لم يغير الوضع جوهريًا. لقد تهرّبوا باستمرار، لكوننا لم نحلّ المسألة الفلسطينية».

ويرى السفير الإسرائيلي أن «الكراهية لليهود كامنة في أساس العلاقات معنا». ويرى كذلك أن كلا المرجعين، سواء الإسلام أم القومية العربية، يلعبان دورًا في تبريد العلاقات بين مصر وإسرائيل، «ثلث الآيات القرآنية تتحدث عن اليهودية، وغالبيتها سلبية»، وفق قوله. كما يرى أن أثر الناصرية لا يزال ملموسًا في هذا الصدد، وهناك دعواتها، إضافة إلى الأحزاب القومية، ويصل إلى النتيجة بأن السلام مع مصر ليس تطبيعًا^{١١}.

رأى البروفيسور الإسرائيلي هيلل فريش، من معهد بيغن-السادات التابع لجامعة تل أبيب، أن تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر، يُمكن أن يكون تنويجًا لإنجاز اتفاق «أبراهام» للسلام، وأن الموافقة المصرية

الرسمية على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان قد تكون بداية التغيير في هذا الاتجاه، مؤخرًا أن الشروع في هذه العملية قد يكون بديلاً عن صنع السلام مع السعودية، على حدّ قوله.

وتابع قائلاً: «ربّما يكون السبب وراء إغفال تطبيع العلاقات مع مصر هو الاستمرارية الملحوظة مدة ٤١ عامًا من السلام الإسرائيلي-المصري، إذ إنَّ المرء لا يميل إلى القلق كثيرًا بشأن السلام البارد الذي فرضته القاهرة على العلاقات الإسرائيلية المصرية»، لافتًا إلى أن خروج مصر من الحرب الساخنة يعني النهاية الفعلية للحرب بين جميع الدول العربية وإسرائيل^{١٢}. وهناك رأي مغاير يرى أن ترحيب مصر باتفاقات أبراهام، في حين أكدت الصحيفة المركزية «الأمرام» أن القضية الفلسطينية هي ما ينبغي أن يكون الأساس في كل علاقات تبرم، فإن مصر تقوم بذلك نظرًا للموقف الأميركي من ناحية، ولأنها تخشى من تراجع موقعها الريادي في المنطقة لصالح دول صغيرة وغنية تستغل اللحظة المؤاتية لإعلاء شأنها في النظام العربي والعالمي، وللتأكيد أنها راعية الموقف العربي من فلسطين، وأن ربط التطبيع بإنهاء الاحتلال لا يزال سيد الموقف^{١٣}.

في المقابل، يشيد عيران ليرمان، وهو جنرال متقاعد يعمل باحثًا في مركز القدس للأمن والإستراتيجية، بالموقف المصري الجاهر بتأييد اتفاقات أبراهام قائلاً: «إن مساندة مصر العلنية لاتفاقات السلام والتطبيع بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والسودان هي من مؤشرات وحسنات الشراكة بين إسرائيل والمصريين في منطقة شرق البحر المتوسط»^{١٤}.

يطرح التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين نموذجًا جديدًا للسلام المتحقق أمام ناظرنا. في حين يؤدي محور نتنياهو ووسائل الإعلام حول التطبيع إلى تناسي حقيقة أن العالم العربي لا يزال يقاطع إسرائيل في غالبيته، ويرى في التطبيع مرادفًا للخيانة. والذي التقط صورة مع المغني الإسرائيلي عומר آدم في حفل في دبي (محمد رمضان) شكّل امتحانًا مهمًا لإمكانات التطبيع مع كل من مصر والأردن. وكان ترويج وزارة الخارجية الإسرائيلية للصورة وتعليقها بالعربية «الفن يجمعنا دائمًا» قد أثار شبكات التواصل الاجتماعي، وتعرض الفنان لهجوم لاذع، وألصقت به التهم «صهيوني وخائن وممثل في مهرجان التطبيع وفي خدمة المشروع الصهيوني»، وكان الأكثر

أثراً قرار نقابة الفنانين تجميد عضويته، وقرار نقابة الصحافيين المصرية حظر أي نشر عنه وترويج له لأنه خالف حظر كل أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال، ورفعت ضده دعوى قضائية بتهمة إهانة الشعب المصري، ليتراجع ويعتذر بادعاء عدم معرفة من هو آدم، ويكتب فيما بعد عن حبه لفلسطين. محمد رمضان هو فنان محبوب ويحظى بشعبية واسعة في مصر وخارجها، لكن مناهضة التطبيع كما تؤكد ردود الفعل، تحظى بشعبية أوسع، وهي في وجدان الشعب المصري والنظرة إلى إسرائيل بوصفها العدو الأكبر. هذا ما تعكسه أيضاً إقالة توفيق عكاشة من عضوية مجلس الشعب المصري لأنه استضاف السفير الإسرائيلي في بيته. وكانت ذروة الموقف الشعبي أيضاً في اقتحام سفارة إسرائيل في القاهرة في أيلول ٢٠١١.

تحمل المقارنة الإسرائيلية ما بين اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقيات أبراهام لمعاينة مسألة التطبيع وأجوائه إشكالية جوهرية في حال لم تأخذ بالحسبان مبنى الدول. ففي حين لا توجد نقابات مهنية في الإمارات أو البحرين، فإن النقابات في مصر تشكل أحد أعمدة المجتمع، كما تشكل أحد أهم فضاءات العمل السياسي المصري وتفاعلاته، ولها تقاليد نضالية وسياسية واجتماعية عريقة، ولها أثر كبير في وسائل الإعلام وبلورة الرأي العام وفي مساندة نضال الشعب الفلسطيني بالأخص، وتُجمع مظاهر مناهضة التطبيع في البحرين، بينما لا نسمع صوت الشعب في الإمارات. يرى الباحثون الإسرائيليون أن «خطاب الكراهية» تعزز في ظل حكم الرئيس حسني مبارك، ويعززون ذلك لكون إتاحة المجال لهذا الخطاب ساعدت النظام في سياسته الداخلية، وبالذات في مواجهة الإخوان المسلمين، فلم يرقم بالترويج للسلام بأي شكل من الأشكال، مع أنه انصاع بنطاق محدود جداً للضغوطات الأميركية لوضع حدود «للخطاب العدائي لليهود».^{١٥}

يفوت القراءة الإسرائيلية أحياناً أن مصر هي دولة مؤسسات، وفيها تراث غني من الدبلوماسية والأجهزة، أو ما يطلق عليه «الدولة العميقة» التي صمدت في كل الامتحانات السياسية والأمنية والانتفاضات الشعبية. وفي ما تعزز التعاون في المجال الأمني تعزز في مرحلة حكم عبد الفتاح السيسي وبالذات التعاون في مواجهة الجماعات الإرهابية وتنظيم داعش في سيناء، إلا أنه لم يرقم بأي خطوة نحو تعميق التطبيع أو توسيع نطاقه،

أسوة بمن سبقه من الرؤساء المصريين والمؤسسات المصرية. لا يروق هذا الواقع للباحثين الإسرائيليين الذين يتوقعون أن يأتي التطبيع على ظهر العلاقات الأمنية، بل ينطلقون من فرضيات بأن مصر رهينة سياساتها الداخلية في علاقاتها مع إسرائيل، على الرغم من أن ثبات مستوى العلاقات منذ أربعة عقود يدل على غير ذلك. أو أنهم ينطلقون من الافتراض بأنه لا ينبغي تسليح الجيش المصري وتحديثه ما دام في حالة سلام مع إسرائيل، وبالطبع لا يطالبون إسرائيل بالمثل.^{١٦}

عند قراءة الدراسات الإسرائيلية، بالإمكان ملاحظة التمايز في النقطة السابقة بين باحثين أكاديميين من دون خلفية عسكرية أو أمنية، وبين باحثين أشغلوا في السابق مراتب عليا في الجيش والأمن القومي. فالأخرون يكثرثون للتطبيع، بل يبذون أكثر قناعة بمستوى العلاقات السائد، ويرون في السلام البارد أكبر إنجاز لإنهائه حالة الحرب بين البلدين، وإخراجه مصر من دائرة المواجهة، مما يوفر لإسرائيل الحماية القصوى لتعذر مواجهتها عربياً. كما ان الباحثين من خلفية عسكرية أو دبلوماسية عميقة ينطلقون من العلاقات مع مصر بصفتها أقوى دولة عربية لا يمكن إخراجها من قاعدة الندية، مقابل نزعة بحثية إسرائيلية فيها ملامح استعلاء.^{١٧}

أثير في الأونة الأخيرة نقاش إسرائيلي حول فحوى السلام مع مصر، وذلك في أعقاب الاتفاقات مع الإمارات والبحرين والتي تتيح المجال للمقارنة، وهناك شبه إجماع في التحليلات الإسرائيلية بأن النظام المصري برئاسة السيسي هو من يحدد مستوى العلاقات، وأنه لن يرفع سقفها ولن يغير من ماهيتها. فلا يزال المصريون ينظرون إلى إسرائيل وإلى التواجد الإسرائيلي على أرض مصر بعين الريبة والكراهية (احيمثير)، وتتطرق السفارة الإسرائيلية في القاهرة أميرة أوروون إلى برامج التعليم المصرية قائلة إنها لا تذكر ولو بشكل باهت زيارة الرئيس أنور السادات إلى إسرائيل، بخلاف صدى الاحتفاء الإماراتي بالسلام.^{١٨}

كما تشير القراءة الإسرائيلية للتيار الليبرالي في مصر إلى أن مسألة التطبيع بالنسبة لهذا التيار ليست قاب قوسين أو أدنى، بل تشكك فيها. وإذ عوّلت مراكز الأبحاث المذكورة على ثورات «الربيع العربي» وبالذات في مصر، كحدث مفصلي ينحو نحو فك الارتباط

الخلاصة

تشكل اتفاقات كامب ديفيد الأساس للعلاقات المصرية الإسرائيلية، ويشكل تمسك مصر ببندوها الأساس للعلاقات القائمة على السلام البارد وليس على التطبيع. بناء عليه، فإن الأولوية الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية في مسألة التطبيع هي الأمنية.

تتراوح العلاقات بين البلدين بين التعاون الأمني والاقتصادي وتضارب مصالح جوهرية (أزمة مياه النيل، تحديث الجيش المصري، وممر التجارة العالمي الإسرائيلي الموازي لقناة السويس وعلى حسابها).

هناك تغاضٍ في الدراسات الإسرائيلية عن التهديدات الإسرائيلية للمصالح المصرية الحيوية، في حين يجري النظر إلى التطبيع ليس كمسألة مدنية إسرائيلية بل كمسألة أمن قومي وفي صلبه استدامة تحييد مصر عن حالة الحرب.

يكنّ الشعب المصري بوعيه وبطبيعته العداء لإسرائيل، وهناك إجماع بأنها قائمة على الغبن التاريخي لفلسطين وشعبها. وتتراوح المواقف بين النظر إلى إسرائيل ككيان صهيوني غير شرعي يجب إزالته، وحتى اعتبار إسرائيل دولة مواجهة ولا تصالح شعبي معها.

دور النقابات المصرية والإعلام محوري في بلورة الموقف المصري، آخذين بالحسبان أن الدولة المصرية على الرغم من التقلبات والتحويلات خلال العقود الأربعة منذ كامب ديفيد، تتمسك بالسياسة الجوهرية نفسها.

الرأي العام الإسرائيلي غير مشغول بالتطبيع مع مصر، ولا يشكل التطبيع حاجسه، وهذا أيضاً نتيجة لما اسميناه صعوبة حل اللغز المصري.

في ظل اتباع الدولتين لمبدأ السلام البارد، والمبني على المصالح الضابطة له، فإن الوضع الراهن لا يشكل تحدياً حقيقياً لحركة مناهضة التطبيع المصرية أو العربية. إلا أن التحدي الحقيقي سيكون في حال قررت الدولتان أو إحدهما الانتقال إلى التطبيع. الأمر مستبعد في المدى المنظور، لكن التحويلات في المنطقة العربية قد تجعله حقيقياً.

الشعبي المصري بقضية فلسطين والانشغال بالأمور الداخلية، فقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن العداء لإسرائيل له جذور عميقة في كل شرائح الشعب المصري. هناك من عوّل في إسرائيل على العداء المصري لحركة حماس وموقفها المناوئ للدولة العميقة في مصر إبان حكم الرئيس مرسي وتدخلها في شؤون مصر الداخلية، وعلى كون هذا التدخل مسألة بالغة الحساسية بما فيه من خطر على الأمن القومي، إلا أن ذلك أيضاً لم يخفف من الموقف الداعم للشعب الفلسطيني، ومن حدّة الموقف العدائي لإسرائيل. كما واستدرك الباحثان شابيط ووينتر أن منطلق التيار الليبرالي المصري هو أن إسرائيل دولة مواجهة وكل وجودها مرتبط بالغبن التاريخي. لكن التيار الليبرالي ليس نمطاً واحداً، بل هناك من بين أصحاب الفكر الليبرالي من يرى أن السلام مع إسرائيل شرعي وضروري، والسبب في ذلك، أنه من دون السلام لا يتحول الفكر الليبرالي إلى حقيقة وواقع على المستوى المصري الداخلي. أي إن الرهان الإسرائيلي على التيار الليبرالي المصري لن يقود نحو التطبيع، ونحو تغيير الموقف من إسرائيل.

تشهد المنطقة العربية تحولات قُطرية على مستوى كل بلد، وتحولات إقليمية، وبالذات تفكك بنيان النظام العربي التقليدي الذي كانت مصر في مركزه، بينما تشهد اليوم مراكز قوى باتت متقدمة في علاقاتها مع إسرائيل، وباتت العلاقات الأمنية والاقتصادية واسعة في نطاق غير مسبوق بما فيه نشوء تحالفات محورها إسرائيل. كما وقد تنشأ نخب جديدة غير منشغلة بقضية عرب فلسطين وإنما بالقضايا الداخلية في كل بلد، وهو المنحى الساعي لتصدر المشهد في الاتحاد الأفريقي وبلدان أفريقيا وبالذات جنوب الصحراء، وهذا ليس محسوماً بعد على المستوى العربي، لكن تزايد فيها نفوذ الدولة من جهة وفي المقابل تزايدت فيها المطالب الديمقراطية بالضمانات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية التي قد تعزز النزعات الليبرالية والديمقراطية لتغيير الأولويات. وليس واضحاً كيف ستكون وجهة النخب الناشئة في مسألة التطبيع.

الهوامش

- ٢٢ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، (غزة: دار الأخوة، ٢٠١٠).
- ٢٣ للمزيد عن المعاني اللغوية للتطبيع، انظروا موقع الوحدة الاسلامية <https://www.wahdaislamyia.org/issues/172/aadwan.htm>
- ٢٤ جاكى خوجي، «عندما تكيل مصر ..»، مصدر سبق ذكره. <https://www.maariv.co.il/journalists/Article-787920>
- ٢٥ عيران ليرمان، «دعم مصر للتطبيع يندمج داخل الاصطفاف الجديد في البحر المتوسط»، موقع معهد القدس للإستراتيجية والأمن، ٢٠٢٠/١١/٣ <https://jiss.org.il/he/lerman-egypts-support-of-normalization/>
- ٢٦ يفتاح شفير، كشيخ بارفياني، «مصر تتسلح»، عدكان استراتيجي 19/3 (2016)، 53-62 <https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-3739695777.pdf>
- مؤمن سلام، أوفير وينتر، «مصر وإسرائيل- أربعون سنة في صحراء السلام «البارد»، عدكان استراتيجي ٣/٢٠ (٢٠١٧)، ١٣-٢٤ <https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-540072956.pdf>
- ٢٧ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية <https://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Egypt/Pages/israeli%20egyptian%20relations.aspx>
- ٢٨ فلوريت شويحط، «علاقات طبيعية دوماً تطبيع، ٤٠ سنة على اتفاقية السلام مع مصر»، موقع ميدا- مقالات، تقارير، تحليلات، ٢٠١٩/٣/١٣
- ٢٩ شويحط، «علاقات طبيعية ... ٢٠١٩/٣/١٣»
- ٣٠ «دراسة إسرائيلية تُقر بفشل التطبيع الشعبي مع مصر، الهدف الرئيسي من «اتفاق أبراهام» هو السلام مع السعودية، والغاية الأهم تطبيع العلاقات الباردة جداً مع مصر!»، موقع الخليج الجديد، ٢٠٢٠/١١/٨١
- ٣١ ميرا تسوريف، ما بين اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وبين «صفقة التطبيع» الإماراتية الإسرائيلية- بالصيغة المصرية، موقع مركز ديان، ٢٠٢٠/١٢/١٢ <https://dayan.org/he/content/5624>
- ٣٢ ليرمان، «دعم مصر للتطبيع...»، ٢٠٢٠/١١/٣
- ٣٣ ايلى بوديه وبسمات ييفت، «تطبيع مع مصر والأردن؟ ما زال من السابق لأوانه الاحتفاء به، موقع زمان إسرائيل، ٢٠٢٠/١٢/٢ <https://www.zman.co.il/174938/>
- ٣٤ المصدر السابق.
- ٣٥ ليرمان، «دعم مصر للتطبيع...»، ٢٠٢٠/١١/٣؛ ومقابلة مع د. عوديد عيران حول المقارنة بين السلام «البارد» مع مصر والتطبيع مع الإمارات العربية. <https://www.youtube.com/watch?v=wi3K5XQGgFY>
- ٣٦ يعكوب أحيمنير، «السلام يواصل كونه بارداً»، موقع إسرائيل هيوم (إسرائيل اليوم)، ٢٠٢٠/١١/١٤ <https://www.israelhayom.co.il/opinion/819907>
- ١ «لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل»
- ٢ أوربا شافيط، أوفير وينتر، عدوي، مغلما- الصهيونية وإسرائيل في فكر إسلاميين ولبراليين عرب. (تل أبيب: الكيبوتس الموحد ومركز تامي شتاينميتس لدراسات السلام، ٢٠١٣). (بالعبرية)
- ٣ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ص ٤٣ - ٤٧ https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty_of_peace_between_egypt.pdf
- ٤ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، (غزة: دار الأخوة، ٢٠١٠).
- ٥ للمزيد عن المعاني اللغوية للتطبيع، انظروا موقع الوحدة الاسلامية <https://www.wahdaislamyia.org/issues/172/aadwan.htm>
- ٦ جاكى خوجي، «عندما تكيل مصر المديح لاتحاد الإمارات على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ماذا تقصد؟»، موقع صحيفة معاريف، ٢٠٢٠/٩/٤ <https://www.maariv.co.il/journalists/Article-787920>
- ٧ عيران ليرمان، «دعم مصر للتطبيع يندمج داخل الاصطفاف الجديد في البحر المتوسط»، موقع معهد القدس للإستراتيجية والأمن، ٢٠٢٠/١١/٣ <https://jiss.org.il/he/lerman-egypts-support-of-normalization/>
- ٨ يفتاح شفير، كشيخ بارفياني، «مصر تتسلح»، عدكان استراتيجي 19/3 (2016)، 53-62 <https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-3739695777.pdf>
- مؤمن سلام، أوفير وينتر، «مصر وإسرائيل- أربعون سنة في صحراء السلام «البارد»، عدكان استراتيجي ٣/٢٠ (٢٠١٧)، ١٣-٢٤ <https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-540072956.pdf>
- ٩ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية <https://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Egypt/Pages/israeli%20egyptian%20relations.aspx>
- ١٠ فلوريت شويحط، «علاقات طبيعية دوماً تطبيع، ٤٠ سنة على اتفاقية السلام مع مصر»، موقع ميدا- مقالات، تقارير، تحليلات، ٢٠١٩/٣/١٣
- ١١ شويحط، «علاقات طبيعية ... ٢٠١٩/٣/١٣»
- ١٢ «دراسة إسرائيلية تُقر بفشل التطبيع الشعبي مع مصر، الهدف الرئيسي من «اتفاق أبراهام» هو السلام مع السعودية، والغاية الأهم تطبيع العلاقات الباردة جداً مع مصر!»، موقع الخليج الجديد، ٢٠٢٠/١١/٨١
- ١٣ ميرا تسوريف، ما بين اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وبين «صفقة التطبيع» الإماراتية الإسرائيلية- بالصيغة المصرية، موقع مركز ديان، ٢٠٢٠/١٢/١٢ <https://dayan.org/he/content/5624>
- ١٤ ليرمان، «دعم مصر للتطبيع...»، ٢٠٢٠/١١/٣
- ١٥ ايلى بوديه وبسمات ييفت، «تطبيع مع مصر والأردن؟ ما زال من السابق لأوانه الاحتفاء به، موقع زمان إسرائيل، ٢٠٢٠/١٢/٢ <https://www.zman.co.il/174938/>
- ١٦ المصدر السابق.
- ١٧ ليرمان، «دعم مصر للتطبيع...»، ٢٠٢٠/١١/٣؛ ومقابلة مع د. عوديد عيران حول المقارنة بين السلام «البارد» مع مصر والتطبيع مع الإمارات العربية. <https://www.youtube.com/watch?v=wi3K5XQGgFY>
- ١٨ يعكوب أحيمنير، «السلام يواصل كونه بارداً»، موقع إسرائيل هيوم (إسرائيل اليوم)، ٢٠٢٠/١١/١٤ <https://www.israelhayom.co.il/opinion/819907>
- ١٩ «لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل»
- ٢٠ أوربا شافيط، أوفير وينتر، عدوي، مغلما- الصهيونية وإسرائيل في فكر إسلاميين ولبراليين عرب. (تل أبيب: الكيبوتس الموحد ومركز تامي شتاينميتس لدراسات السلام، 2013). (بالعبرية)
- ٢١ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ص ٤٣ - ٤٧ https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty_of_peace_between_egypt.pdf